I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بشكل بسيط بقيمة 16 مليار ليرة (0.3 في المائة) على أساس سنويّ خلال النصف الأول من العام 2020 ليصل إلى 4,926 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 4,942 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019[2]. جاء هذا التراجع خلال النصف الأول من العام 2020 بشكل أساسي نتيجة الإنخفاض الحاد في تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 388 مليار ليرة (65.6 في المائة) مقارنةً مع الفترة نفسها من العام الماضي، ليصل إلى 204 مليار ليرة. في المقابل، جاءت الزيادة في المكونات الأخرى لتخفف من وطأة التراجع السنوي في مجموع المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2020 مع تسجيل ارتفاع في كل من (i) الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 241 مليار ليرة (8.5 في المائة)، (ii) معاشات التقاعد بقيمة 116 مليار ليرة (8.9 في المائة)، إضافةً إلى (iii) التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 14 مليار ليرة (6.7 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– حزيران من الأعوام 2018، 2019 و2020

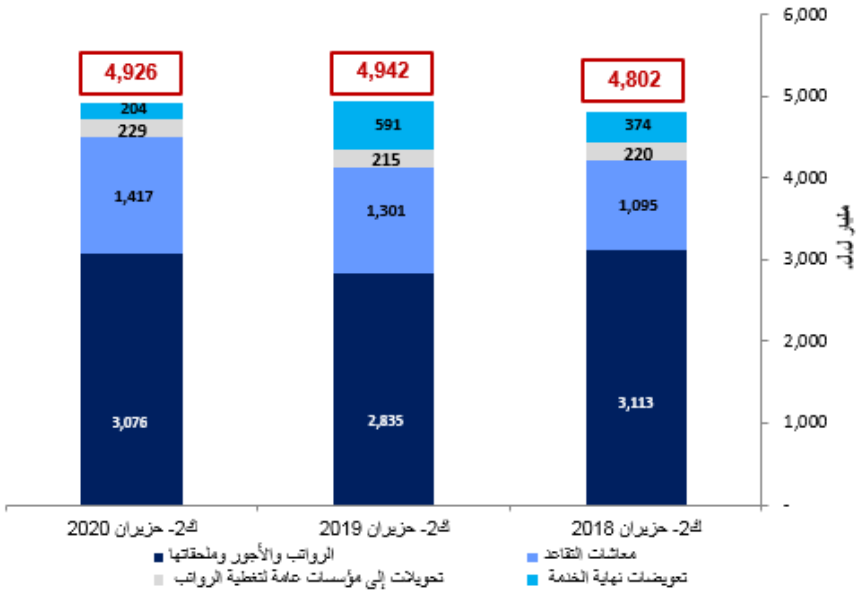

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3]، حيث سجّلت نسبة 67.6 في المائة خلال النصف الأول من العام 2018، لترتفع إلى نسبة 73.4 في المائة خلال النصف الأول من العام 2019، ثم لتعود وتنخفض إلى نسبة 71.1 في المائة خلال النصف الأول من العام 2020. يعود سبب هذا الإنخفاض إلى توسّع قاعدة

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.
[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر حزيران 2020.
[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

الإنفاق بنسبة 2.9 في المائة على أساسٍ سنوي خلال النصف الأول من العام 2020، بدفع من الزيادة في كل التحويلات لصالح الهيئة العليا للإغاثة بقيمة 225 مليار ليرة مقابل لا شيء خلال الفترة نفسها من السنة السابقة، بالإضافة إلى زيادة بقيمة 95 مليار ليرة في المدفوعات المخصصة للأدوية. أما لجهة المقارنة مع إجمالي النفقات، سجلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 47.8 في المائة خلال النصف الأول من العام 2020 مقارنة مع نسبة 40.1 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال النصف الأول من العام 2020:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – حزيران 2020:

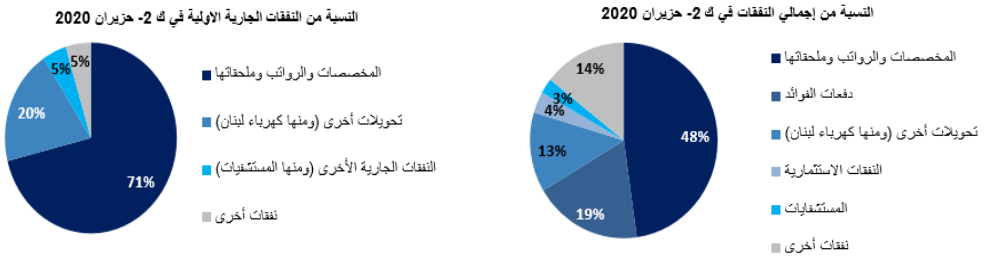

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 242 مليار ليرة سنويًا لتصل إلى 3,077 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2020[4]. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى زيادة التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 260 مليار ليرة بالإضافة إلى الزيادة في إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 52 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات، بشكلٍ جزئي، إنخفاض في مدفوعات الرواتب والأجور لصالح كل من (i) الجهاز التربوي بقيمة 68 مليار ليرة و(ii) الجهاز المدني بقيمة 8 مليار ليرة.

من ناحية المكوّنات، شكّلت "الرواتب والأجور" نسبة 72.3 في المائة من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال النصف الأول من العام 2020، تلتها التقديمات الإجتماعية (17.1 في المائة) و"المنافع الوظيفية" (3.3 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.2 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 33.9 في المائة خلال النصف الأول من العام 2018 إلى نسبة 34.5 في المائة خلال النصف الأول من العام 2019، ومن ثم إلى 37.2 في المائة خلال النصف الأول من العام 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

[4] قد تختلف الأرقام بشكلٍ بسيط عن تلك المنشورة في مرصد المالية العامة بسبب التدوير.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– حزيران 2019 وكانون الثاني– حزيران 2020

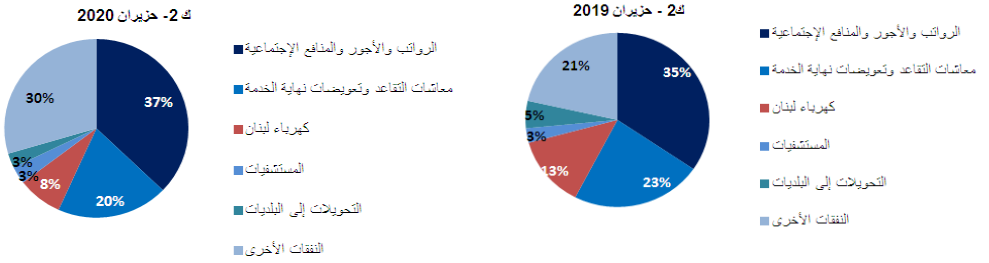

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– حزيران 2019 وكانون الثاني– حزيران 2020[5]

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الجهاز العسكري	**1,505**	**1,499**	**51**	**50**	**265**	**525**	**5**	**2**	**1,826**	**2,077**
الجيش	990	987	35	34	198	304	1	0	1,224	1,325
قوى الأمن الداخلي	377	379	13	13	56	181	4	2	450	575
قوى الأمن العام	104	98	3	2	7	30	1	0	115	130
قوى أمن الدولة	33	35	1	1	4	11	0	0	38	47
الجهاز التربوي	**550**	**482**	**31**	**28**	**0**	**0**	**0**	**14**	**581**	**523**
الجهاز المدني 1/	**252**	**244**	**31**	**25**	**1**	**2**	**19**	**28**	**303**	**299**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**95**	**146**	**95**	**146**
الجمارك 3/									**30**	**32**
إجمالي الإنفاق	**2,307**	**2,225**	**114**	**103**	**266**	**527**	**119**	**190**	**2,836**	**3,077**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردبات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

سجّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إنخفاضاً بلغ 81 مليار ليرة (3.5 في المائة) لتصل إلى 2,225 مليار ليرة خلال خلال النصف الأول من العام 2020. جاء ذلك نتيجةً لتراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز التربوي.

[5] قد تختلف الأرقام بشكلٍ بسيط عن تلك المنشورة سابقًا في مرصد المالية العامة بسبب التدوير.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بشكل بسيط بقيمة 6 مليار ليرة (0.4 في المائة) خلال النصف الأول من العام 2020 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى إنخفاض مدفوعات الرواتب لصالح كل من قوى الأمن العام والجيش بقيمة 6 مليار ليرة و3 مليار ليرة على التوالي. في التفاصيل، تراجعت بدلات الألبسة لصالح قوى الأمن العام على أساسٍ سنوي بقيمة 8 مليار ليرة، في حين إنخفضت المدفوعات التي تغطي الدورات التدريبية في الخارج للجيش بقيمة 2 مليار ليرة. قابل ذلك بشكل جزئي إرتفاع في الرواتب الأساسيّة المدفوعة لصالح الموظفين الدائمين في قوى أمن الدولة بقيمة 2 مليار ليرة وفي بدلات ألالبسة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 1 مليار ليرة.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إنخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بشكلٍ ملحوظ بقيمة 68 مليار ليرة (12.3 في المائة) سنويًا لتصل إلى 482 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2020. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى تدنّي مدفوعات أجور المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 48 مليار ليرة[6]، مصحوبًا بإنخفاض في كل من مدفوعات رواتب المتعاقدين والدائمين في التعليم الإبتدائي بقيمة 18 مليار ليرة وبقيمة 14 مليار ليرة على التوالي. إضافةً إلى ذلك، شهدت مدفوعات رواتب المتمرنين في التعليم الثانوي تراجعًا سنويًا بقيمة 11 مليار ليرة. قابل ذلك بشكلٍ جزئي إرتفاع مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي بقيمة 27 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 8 مليار ليرة (3.1 في المائة) سنوياً مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق، لتصل إلى إجمالي 244 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2020. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة العدل على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16.3 في المائة، تلتها وزارة الخارجية والمغتربين (مع نسبة 15.2 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.5 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب موظفي وزارة الخارجية والمغتربين الإنخفاض الإسمي الأبرز سنوياً بقيمة 5.2 مليار ليرة[7] (12.3 في المائة) خلال النصف الأول من العام 2020. في المقابل، شهدت وزارة الأشغال العامة والنقل زيادة في مدفوعات الرواتب بقيمة 1.9 مليار ليرة (13.9 في المائة).

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– حزيران من العامين 2019 و2020

(مليون ليرة)	ك1-ك2- حزيران 2019	ك1-ك2- حزيران 2020	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2020
وزارة العدل	40,796	39,817	16.3%
وزارة الخارجية والمغتربين	42,505	37,261	15.2%
وزارة المالية	30,320	30,474	12.5%
رئاسة مجلس الوزراء	24,319	23,608	9.7%
مجلس النواب	21,994	22,112	9.0%
وزارة الاشغال العامة والنقل	13,836	15,765	6.5%

[6] خلال شهر كانون الثاني 2019، تمّ تسديد مبلغ 48 مليار ليرة لتغطية نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و244 تاريخ 2018/12/21.

[7] هذا التراجع يعود بشكل أساسي إلى تسديد دفعات تعود للأعوام 2017 و2018 خلال العام 2019.

وزارة الزراعة	12,925	12,506	5.1%
وزارة الصحة العامة	13,173	11,302	4.6%
وزارة الداخلية والبلديات	8,816	8,838	3.6%
وزارة الدفاع الوطني	8,122	8,238	3.4%
اخرى	35,299	34,424	14.1%
المجموع	**252,104**	**244,343**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 261 مليار ليرة (98.2 في المائة) ليسجّل 527 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2020. تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى إرتفاع التقديمات الإجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 124 مليار ليرة لتصل إلى 181 مليار ليرة، وتلك المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 106 مليار ليرة لتصل بدورها إلى 304 مليار ليرة مع نهاية شهر حزيران 2020. إضافةً إلى ذلك، زادت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 23 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس لتصل إلى 30 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2020.

في التفاصيل، شهدت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي زيادة كبيرة بقيمة 124 مليار ليرة (221.3 في المائة)، بشكلٍ أساسي نتيجة إرتفاع نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 52 مليار ليرة، تلتها زيادة بقيمة 51 مليار ليرة في التقديمات المدرسية وأخرى بقيمة 12 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة.

بالإضافة إلى ذلك، زادت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 106 مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة إرتفاع التقديمات المدرسية بقيمة 89 مليار ليرة بالإضافة إلى زيادة في نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 12 مليار ليرة ونفقات المرض والأمومة بقيمة 4 مليار ليرة.

أخيرًا، إرتفعت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 23 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام 2020 مقارنة مع الفترة نفسها مع العام 2019، مع زيادة نفقات المعالجة في المستشفيات والتقديمات المدرسية بقيمة 9 مليار ليرة لكل منهما، بالإضافة إلى الإرتفاع بقيمة 4 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة مجموع 146 مليار ليرة خلال كانون الثاني– حزيران 2020 مقارنة مع مبلغ 95 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق.

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1716-1731
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb